

## «المركزي» يعين مستشاراً أجنبياً في إدارة الأعمال المصرفية بالبنك

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن بنك الكويت المركزي قد وافق على تعيين مستشار أجنبي في إدارة الأعمال المصرفية في «المركزي» فضلاً عن قيام البنك بتعيين موظفين كويتيين جدد في مختلف قطاعات البنك وذلك بهدف تطوير وحدات البنك والعمل على إحداث تغيير في بيئة العمل المصرفية نظراً لما يحمله جميع المعينين في البنك من خبرات كافية في مختلف الأعمال المصرفية التي ستعود بالنفع على الأداء العام للبنك. وأفادت بأن التعيينات الجديدة جاءت لملء شواغر معينة في بعض الإدارات، والتي جاءت بعد دراسات ومقارنات مستفيضة للوقوف عن كثب لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

● محمود فاروق

المؤشر السعري  
7428.2  
بتغيير قدره  
+65.2  
0.88%

## الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

أكدت في دراسة لـ «الأنباء» أن القطاعات غير النفطية السبيل لتوليد دخل مناسب للاقتصاد الخليجي

# «كابيتال ستاندرز»: أي تلوؤ في «التنمية» لا يواجه بسياسات مالية لتطوير القطاعات غير النفطية سيكون له تأثير على الوضع المالي

المخاطر الجيوسياسية أو ارتفعت التقلبات في أسعار النفط. ولذا فقد أضحى موضوع تطوير القطاعات غير النفطية موضوع الساعة في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي أدركت بالفعل أهمية هذا الموضوع، بحيث أصبحت دول المنطقة بأسرها تعمل بشكل واع على تطوير القطاع غير النفطي، أو بعبارة أخرى، على الحد من الاعتماد المفرط على عائدات النفط. وهذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الممول المدين. ذلك أن هذا الإنفاق سوف يتم بالجوء إلى إيرادات التي تراكمت على مدى السنوات العديدة الماضية. وبالنسبة لمستويات الديون في المنطقة، فإنه باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر، فإن نسبة الدين الخارجي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بقية دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر في مستويات يمكن التحكم فيها، لذا فمن المتوقع أن يتم التحول في أغلب هذه الدول بوتيرة متسارعة وإيجابية، في حين أنه سواجه بعض العقبات في عدد أقل من الدول الأخرى الأشد ضعفا في المخدرات النفطية.

من المتوقع أن تظل أسعار صرف العملات في منطقة الخليج مستقرة، فهي مرتبطة بأسعار الدولار، والذي من المتوقع أن يظل أيضا مستقرا طوال المدى القريب. وهذا سوف يساعد على كبح تأثير التقلبات في الإيرادات النفطية بما يعطي صورة أكثر وضوحا للتنبؤ بالإيرادات المستقبلية. وفي النهاية، خلصت الدراسة إلى أن جودة الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي ستعرض إلى مزيد من الضغط، إذا ما ارتفعت

● أحمد يوسف

منطقة الشرق الأوسط ككل أو بالنسبة لسوق النفط بشكل عام. فباستثناء بعض المناطق هنا وهناك كما في سورية، فإن آتار الربيع العربي أصبحت في طريقها نحو الخسوف. كما أضحت الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي تزداد مزيدا من الجهود للوصول إلى حالة من الحوكمة المستقرة. إلا أن المجال الوحيد الذي يمكن أن يصبح مبعثا للقلق هو زيادة نسبة الإنفاق الجاري في مقابل نسبة الإنفاق الراسمالي، كما في حالة الكويت مثلا، وذلك الحد من الاعتماد المفرط على إيرادات التي تراكمت على مدى السنوات العديدة الماضية. وبالنسبة لمستويات الديون في المنطقة، فإنه باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر، فإن نسبة الدين الخارجي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بقية دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر في مستويات يمكن التحكم فيها، لذا فمن المتوقع أن يتم التحول في أغلب هذه الدول بوتيرة متسارعة وإيجابية، في حين أنه سواجه بعض العقبات في عدد أقل من الدول الأخرى الأشد ضعفا في المخدرات النفطية.

من المتوقع أن تظل أسعار صرف العملات في منطقة الخليج مستقرة، فهي مرتبطة بأسعار الدولار، والذي من المتوقع أن يظل أيضا مستقرا طوال المدى القريب. وهذا سوف يساعد على كبح تأثير التقلبات في الإيرادات النفطية بما يعطي صورة أكثر وضوحا للتنبؤ بالإيرادات المستقبلية. وفي النهاية، خلصت الدراسة إلى أن جودة الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي ستعرض إلى مزيد من الضغط، إذا ما ارتفعت

إنتاج النفط. وكذلك تدرس الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي الأخرى أيضا الحد من إنتاج النفط في عام 2013. باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن المتوقع أن يأتي هذا التخفيض كإستراتيجية تهدف إلى الحفاظ على أسعار النفط مرتفعة، وسط مخاوف من أن الولايات المتحدة والعراق تععلان على رفع الإنتاج النفطي بوتيرة أسرع. فهناك توقعات من الوكالة الدولية للطاقة بأن إنتاج النفط العراقي سيتضاعف بحلول عام 2020، ليصل إلى ما يقرب من 6 ملايين برميل يوميا. كذلك من المناسب أيضا أن نلاحظ أنه، للمرة الأولى منذ عام 1949، أصبحت الولايات المتحدة مصدرا للمنتجات النفطية مع حلول العام 2011. ولذلك فمن المتوقع أن يؤدي تقليص الإنتاج النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى إحداث تأثير عميق على نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها، وبخاصة بعد مرورها بمرحلة نمو استثنائية خلال العام 2012.

استقرار الوضع السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي

يعد استقرار الوضع السياسي أكبر دليل على الاطمئنان، سواء بالنسبة

مقارنة بكثير من أقرانها في دول مجلس التعاون الخليجي، وعملت على تطوير قطاع السياحة باعتباره أحد أقوى قطاعاتها غير النفطية، كما تخطط دبي لأن تصبح مركزا رئيسا للتجارة الإقليمية في المنطقة. وكذلك تخطط كل من المملكة العربية السعودية وقطر، لتطوير مشاريع بنية تحتية ضخمة وتعمل على الانتهاء منها في وقت ممكن.

سعر التعادل في مجال النفط

يعد سعر التعادل هو مجال النفط هو السعر المطلوب لعدم حدوث عجز في الميزانية. ويبدو أن ارتفاعه يؤدي بالدول المنتجة للنفط إلى التعرض لمزيد من احتمالات التقلب والتراجع في عجز الميزانية، جراء التقلب والتراجع في أسعار النفط. وهو ما يؤدي إلى إرباك عدم استدامة الدخل الواردة اعتمادا على القطاع النفطي وحده، ومن ثم ضرورة البحث عن بدائل جديدة لتمويل الإنفاق على الميزانية وتجنب الاعتماد المفرط على عائدات النفط.

إبطاء معدلات نمو الناتج المحلي

بعد حدوث زيادة في إنتاج النفط إلى مستويات قياسية مرتفعة في أوائل عام 2012، قررت المملكة العربية السعودية خفض إجمالي

الخليج قد أدركت بالفعل أهمية تطوير قطاعات غير نفطية قادرة على توليد دخل مناسب للاقتصاد القومي، بحيث أصبحت تسيير في الاتجاه الصحيح، إلا أن بعضها يتقدم في هذا الاتجاه بطريقة أسرع من الدول الأخرى.

التركيز على القطاعات غير النفطية

رغم وضوح هذه النقطة، إلا أن أهميتها تزداد وضوحا في حالة دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك أي دولة منتجة للنفط في العالم، بل لقد اكتسبت هذه النقطة مزيدا من الأهمية بشكل خاص في ظل أحداث «الربيع العربي» وما تخضع عنها، حيث تلوح في الأفق مزيد من الانتفاضات والتغيرات السياسية المتسارعة، مما أدى إلى لجوء بعض الدول إلى اتباع سياسات تميل نحو تحقيق أهداف في المدى القصير، مما أدى إلى زيادة النفقات الجارية بشكل كبير. ولذلك تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي التي تتمتع بسيولة مرتفعة إلى معالجة آثار هذه السياسات على المدى البعيد، وذلك من خلال التركيز على زيادة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية ومشاريع البنية التحتية وتعزيز نمو القطاعات غير النفطية. وقد أدركت دبي هذه المسألة، في وقت مبكر



ضرورة تنوع اقتصاديات دول الخليج بعيدا عن النفط

قطاعات بديلة للقطاع النفطي، باعتباره مصدرا مستداما للدخل القومي، يجعل من التراجع في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو بالانخفاض، سببا في دفع الاقتصاد إلى تراجع مواز من النقيض إلى النقيض، بحيث يتراوح بين سيناريو توافر قوائم نفطية كبيرة كما في حالة الكويت، وسيناريو مختلف تماما، كما في حالة البحرين وسلطنة عمان. وبما أن ظروف عالم اليوم لم تعد تسمح بالثقة في ثبات أسعار النفط، فإنه أصبح يتوجب على دول مجلس التعاون الانتقال من حالة التركيز على الإبقاء على أسعار النفط ثابتة إلى التركيز على إقامة اقتصاد لا يتأثر بتقلبات أسعار النفط. وأكدت الدراسة أن دول

ضرورة البحث عن بدائل جديدة لتمويل الإنفاق على الميزانية وتجنب الاعتماد المفرط على عائدات النفط

كابيتال ستاندرز» دراسة جديدة حول النمو الوشيك للقطاعات غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤكدا أن دول التعاون أدركت أهمية تطوير قطاعات غير نفطية تكون قادرة على توليد دخل مناسب للاقتصاد القومي، بحيث أصبحت تسيير في الاتجاه الصحيح، وذلك رغم تفاوت سرعة التطبيق من دول لأخرى. وأشارت الدراسة التي حصلت «الأنباء» على نسخة منها إلى وجود بوادر انفراج على صعيد السيناريو السياسي في الكويت، إلا أن هناك بعض التلوؤ في تنفيذ خطة التنمية. وما لم تقم الكويت بتطبيق سياسات مالية ثابتة وناجحة لتطوير قطاعها غير النفطي، فإن أي انخفاض في أسعار النفط يكون له تأثير كبير على الوضع المالي في الكويت. واعتبرت الدراسة أن نمو القطاعات غير النفطية في دول الخليج يعد أحد الموضوعات الاقتصادية المهمة التي تواجهها في الآونة الأخيرة. حدثت في دول المجلس لتطوير القطاعات غير النفطية فيها، لكن ليس بالضرورة لاعتبارات كون النفط مورد ناضب. بل لأن السبب الرئيسي وراء ذلك هو الرغبة في تنوع مصادر الاقتصاد والكف عن الاعتماد المفرط على عائدات النفط وحدها، ذلك أن غياب

## «المركزي» يوافق للبنك الصناعي على تسويق صندوق «تي ايه أتلانتك وباسيفيك»

إدارة محترفة للاستثمار لديها الخبرة الكافية للاستثمار في هذا النوع من الصناديق الصناعية.

● محمود فاروق

الجيدة للبنك ومن المتوقع أن يحقق عوائد جيدة خاصة بعد أن أثبتت عدة صناديق صناعية نجاحها في استثمارها سواء على الصعيد المحلي أو

رخصة تسويق الصندوق عام واحد قابلة للتجديد سنويا بعد سداد الرسوم المقررة. وأضاف أن الصندوق يعتبر من ضمن الاستثمارات

1.750 مليار دولار بحد أقصى 115 مليون دولار والحد الأدنى للاشتراك 5 ملايين دولار بقيمة اسمية 50 ألف دولار للوحدة الواحدة، لافتة إلى أن مدة

اتلانتك وباسيفيك VII بي ال بي في الكويت والمنشأ في ولاية ديلاوير لدى الولايات المتحدة الأميركية. وأفادت المصادر بأن رأسمال الصندوق يصل إلى

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» عن موافقة بنك الكويت المركزي على إصدار رخصة لبنك الكويت الصناعي لتسويق صندوق تي ايه

### إدارة السوق لم تتلق رد هيئة الأسواق

حول مقترحها لتوافق مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

مع التعديلات

### خصم لغاية 35%

خصم خاص لغاية 35% على كافة المعروضات  
الأولى - التميز - السندس - الربان

مجمع الصالحية | مجمع الحمراء | 360 MALL  
www.korloff.fr

خدمات متخاملة  
تحقق طموحاتك

kfh.com 180 3333

بيت التمويل الكويتي  
Kuwait Finance House